

بعد 63 عاماً.. فرنسا تعترف بمجزرة «17 أكتوبر» ضد الجزائريين



باريس - أ ف ب

تبنّت الجمعية الوطنية الفرنسية، الخميس، اقتراح قرار «يندد بالقمع الدامي والقاتل في حق الجزائريين، تحت سلطة مدير الشرطة موريس بابون في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1961» في باريس الذي قتل فيه بين ثلاثين وأكثر من 200 متظاهر سلمي بحسب مؤرخين.

وأيد 67 نائباً الاقتراح، وعارضه 11 من صفوف التجمع الوطني اليميني المتطرف. كذلك تمنى النص «إدراج يوم لإحياء ذكرى هذه المجزرة» في «جدول الأيام الوطنية والمراسم الرسمية».

قدّمت النص النائبة عن حزب «الخضر» صابرينا صبايحي، والنائبة عن الغالبية الرئاسية جولي ديلبيش.

ورحبت صبايحي مسبقاً بـ «التصويت التاريخي» الذي يشكل «محطة أولى في العمل على الاعتراف بهذه الجريمة الاستعمارية والاعتراف بجريمة الدولة هذه». ولا ترد عبارة «جريمة دولة» في النص الذي تطلبت صياغته نقاشات متكررة مع الرئاسة الفرنسية، في حين ما زالت المواضيع المتعلقة بالذاكرة تؤثر بشكل كبير على العلاقات بين فرنسا والجزائر.

وقبل 63 عاماً، في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1961، تعرّض نحو 30 ألف جزائري جاؤوا للتظاهر سلمياً في باريس لقمع

عنيف من الشرطة. وبحسب الحصيلة الرسمية سقط ثلاثة قتلى، ونحو 60 جريحاً، لكن مؤرخين يقدّرون عدد الضحايا بـ «عشرات على الأقل».

وفي 2021، باشر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الاعتراف بهذه الوقائع، معتبراً أن «الجرائم التي ارتكبت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961 تحت سلطة مورييس بابون لا تُغتفر بالنسبة للجمهورية». وفي العام 2012، أحيا الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرنسوا هولاند «ذكرى ضحايا القمع الدامي» الذي تعرّض له هؤلاء المتظاهرون من أجل «الحق في الاستقلال».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.